سـلطة النقـد الفلسـطينية

تقرير إنجازات سلطة النقد

2019 – 2016

www.pma.ps

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يسرني أن أقدم لكم هذا التقرير الموجز عن أهم إنجازات وأبرز المحطات في مسيرة سلطة النقد الفلسطينية والمؤسسات الشريكة خلال الأعوام 2016 – 2019، وهي سنوات حققت فيها سلطة النقد انجازات نوعية وملموسة من حيث تعزيز متانة واستقرار الجهاز المصرفي واستقراره المالي.

ويستعرض التقرير أبرز التطورات على الصعيد الداخلي، والعضويات الجديدة والجوائز الاقليمية والدولية التي حصلت عليها سلطة النقد، وتشبيك وتعزيز العلاقات مع المؤسسات المصرفية العربية والدولية ومنها صندوق النقد العربي بما يشمل توقيع مذكرات التفاهم والتعاون مع العديد من البنوك المركزية العربية، واستقبال عدد من المحافظين العرب والأجانب في دولة فلسطين، إضافة إلى زيارة عدة بنوك مركزية عربية ودولية ومن ضمنها تفعيل مذكرة التفاهم للاستفادة من خبرات البنك المركزي السويدي، وتمتين العلاقة مع صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الحكومة الالمانية، الحكومة الايطالية ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي.

ويتطرق التقرير إلى رعاية وتنظيم المؤتمرات المحلية والدولية، وتقوية وتعزيز العلاقة مع المجتمع المحلي الرسمي والقطاع الخاص والمدني بما في ذلك تنظيم عدة لقاءات في الغرف التجارية حول المقاصة الإلكترونية وتطوير التعاون وتوقيع الاتفاقيات مع الجامعات الفلسطينية، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين، والعلاقة مع البنك المركزي الإسرائيلي حيث تم حل مشكلة الكاش ورفع السقف الشهري والمحافظة على استمرار العلاقة مع البنوك المراسلة.

ويتناول التقرير جهود تطوير العمل في الجهاز المصرفي، بما في ذلك التفرع داخل وخارج الوطن، والصيرفة الإسلامية، وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاع المصرفي، وإطلاق الأنظمة المتطورة، ومباشرة العمل على اعداد الاستراتيجية الوطنية لخدمات التقنيات المالية في فلسطين إلى جانب جهود تطوير العمل في القطاع المالي غير المصرفي واطلاق استراتيجية قطاع الاقراض المتخصص بما يتوافق مع المعايير والممارسات الدولية الفضلى.

وعلى صعيد تمكين العمل وتعزيز العلاقات مع المؤسسات الشريكة فإن التقرير يستعرض إنجازات المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع على الصعيد المالي والمحلي والإقليمي والدولي، وإنجازات المعهد المصرفي الفلسطيني من حيث تنظيم عدد كبير من دورات الدبلومات ومنح الشهادات المهنية والبرامج القصيرة والبرامج المميزة، بالإضافة إلى إنجازات اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على صعيد تعزيز المنظومة التشريعية الفلسطينية في هذا المجال والتعاون والتنسيق الوطني وخاصة ما يتعلق بالتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المحافظ
عزام الشوا

عزام الشوا

محطات بارزة في مسيرة سلطة النقد الفلسطينية والمؤسسات الشريكة

خلال الأعوام 2016 – 2019

على الصعيد الداخلي

- مجلس إدارة سلطة النقد الجديد يؤدي اليمين القانونية أمام فخامة الرئيس في 2016/11/2.
- تم توفير وإتاحة فرص التدريب المستمر والفعال لكادر سلطة النقد، داخلياً وخارجياً.
- الانتهاء من إعداد قانون البنك المركزي، وتقديمه لفخامة الرئيس محمود عباس، لاعتماده.
- الانتقال إلى المبنى الجديد في رام الله (مبنى البنك المركزي) الكائن في البيرة شارع الإرسال.
- إعداد التعليمات المنظمة لعمل مقاصة الشيكات الالكترونية في فلسطين وتعميمها على المصارف.
- تم اعتماد منهجية الرقابة المبنية على المخاطر في العام 2017 والتي تعتبر نقطة تحول استراتيجي من الرقابة التقليدية وبما يتوافق مع المبادئ الدولية للرقابة الفعالة والتي أثبتت فعاليتها عالمياً في المساهمة بالحفاظ على نظام مالي آمن وسليم، ومنذ ذلك الحين تم العمل على ترسيخ المنهجية وتطبيقها بأفضل الوسائل والأدوات وفقاً للموارد المتاحة.

عضويات جديدة وحصد جوائز على المستوى العربي والدولي

- تكريم معالي المحافظ السيد عزام الشوا بجائزة «وسام الاتحاد الذهبي للإنجاز» من قبل اتحاد المصارف العربية (القاهرة، نيسان 2018)، والإعلان عنه في المجلس الوطني لكلمة السيد الرئيس محمود عباس.
- انضمام سلطة النقد لعضوية مجموعة العمل الدولية للمخاطر التشغيلية للبنوك المركزية (تموز 2019).
- حصول سلطة النقد على جائزة دولية صادرة عن المؤسسة العالمية لتمكين الأطفال والشباب مالياً، عن أفضل فعالية للتوعية المالية والمصرفية تم تنظيمها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (تموز 2018).

- إحراز سلطة النقد الفلسطينية لتقدم كبير في الترتيب العالمي لنظام المعلومات الائتماني التابع لسلطة النقد فيما يتعلق ببند سهولة الوصول للائتمان Getting Credit وفقاً لتقرير مناخ الأعمال السنوي 2018 الصادر عن البنك الدولي، حيث حصلت سلطة النقد (فلسطين) على الترتيب 18 من 196دولة خاضعة للتصنيف (كانون الثاني 2018).
- حصول سلطة النقد الفلسطينية على الجائزة العالمية «SAG AWARD» للتميز في نظم المعلومات الجغرافية (GIS) 2016/6/29.

تدفق إصدارات سلطة النقد: من تقارير ومنشورات رفيعة المستوى بمختلف دوريتها وموضوعاتها.

تشبيك وتعزيز العلاقات مع المؤسسات المصرفية العربية والدولية

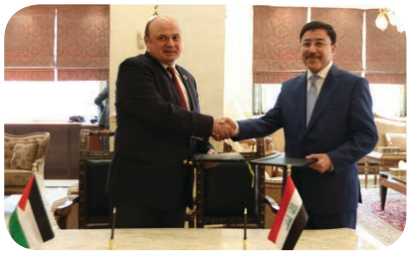

- توقيع مذكرة تفاهم وتعاون مشترك مع مصرف البحرين المركزي (شباط، 2016).
- توقيع مذكرة تفاهم وتعاون مشترك مع بنك المغرب (البنك المركزي) على هامش مشاركة الوفدين الفلسطيني والمغربي في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين بواشنطن (تشرين أول 2017).
- توقيع أربع مذكرات تفاهم وتعاون مشترك مع البنك المركزي التونسي (تشرين ثاني، 2017).
- توقيع مذكرة تفاهم وتعاون مشترك مع البنك المركزي العراقي (عمان/ الأردن، حزيران 2017).
- توقيع مذكرة تفاهم وتعاون مشترك مع البنك المركزي العماني (كانون أول 2018).
- استقبال محافظ البنك المركزي الأردني والوفد المرافق في أول زيارة لهم إلى فلسطين (كانون أول 2018).
- استقبال محافظ البنك المركزي المغربي في أول زيارة له إلى فلسطين (أيلول 2018).
- استقبال محافظ البنك المركزي الهولندي (تموز 2017).
- زيارة عدة بنوك مركزية عربية ودولية والالتقاء بمحافظيها وكبار المسؤولين فيها، والتشاور معهم لما فيه مصلحة العمل المصرفي، وتبادل الخبرات. **وفي هذا الإطار تمت زيارة:**
  - البنك المركزي الأردني، والبنك المركزي اللبناني، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومصرف البحرين المركزي، والبنك المركزي العماني، والبنك المركزي الجزائري، والبنك المركزي العراقي، والبنك المركزي التشيلي. والالتقاء بمحافظ بنك إنجلترا (البنك المركزي في بريطانيا) ومحافظ البنك المركزي الكيني في واشنطن.
  - المشاركة والمساهمة الفاعلة في تصميم واعتماد النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية والذي يشرف عليه صندوق النقد العربي.
  - المشاركة في فعاليات المؤتمرات المصرفية والاقتصادية العربية والإقليمية والدولية.
  - القيام بثلاث زيارات هامة للولايات المتحدة الأمريكية على رأس وفد مصرفي، والالتقاء بكبار مسؤولي بنك نيويورك الفيدرالي وأهم البنوك المراسلة في نيويورك ومسؤولي الإدارة الأمريكية والمؤسسات الدولية. وكذلك الالتقاء بأعضاء كونجرس من مجلسي الشيوخ والنواب واللجان المختلفة، بهدف التعريف بالقطاع المصرفي في فلسطين.

- المشاركة في اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن (نيسان 2017).
- المشاركة في الفعاليات والاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجلس محافظي البنك الدولي خلال الفترة 9 – 2017/10/15، في العاصمة الأمريكية واشنطن.
- المشاركة في الفعاليات والاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين المنعقدة في جزيرة بالي بأندونيسيا (تشرين أول 2018).
- تمتين العلاقة مع صندوق النقد الدولي وتعزيز التمثيل لديه.
- اشتراك سلطة وتمثيلها في لجان عمل إقليمية ودولية، وكان لها الدور البارز في تطوير الصناعة المصرفية ووضع المعايير ذات العلاقة.

رعاية وتنظيم المؤتمرات المحلية والدولية

- عقد مؤتمر « القطاع المصرفي الفلسطيني في محيطه العربي»، بتنظيم من اتحاد المصارف العربية، وسلطة النقد الفلسطينية، والبنك المركزي الأردني، وجمعية البنوك في فلسطين، ونظيرتها الأردنية. (آذار 2018).
- عقد المؤتمر المصرفي الفلسطيني الدولي تحت عنوان تمكين المرأة مصرفياً، بالتعاون مع جمعية البنوك في فلسطين ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) والمؤسسة الفلسطينية الأوروبية لضمان القروض. (أريحا، تشرين ثاني 2017).
- عقد المؤتمر الأول للإقراض المتخصص في فلسطين (أريحا، أيار 2017).
- عقد مؤتمر «واقع القطاع المصرفي الفلسطيني: الفرص والتحديات»، بمبادرة من اتحاد المصارف العربية، وسلطة النقد الفلسطينية، بالتعاون مع البنك المركزي الأردني ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابع لجامعة الدول العربية، وجمعية البنوك في فلسطين، ونظيرتها الأردنية في فندق كمبنسكي بالبحر الميت في الأردن (كانون الثاني 2017).
- تنظيم مؤتمر «بلورة استراتيجية المرحلة القادمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة» وزيارة منطقة أريحا الزراعية الصناعية، وذلك بالشراكة مع جمعية البنوك ومؤسسة التمويل الدولية والمؤسسة الأوروبية الفلسطينية لضمان القروض ووزارة الاقتصاد الوطني. (أريحا، آذار 2016).
- تنظيم المؤتمر المصرفي الفلسطيني الدولي 2016 بعنوان «الطاقة المتجددة وفرص التمويل» (أريحا، تشرين ثاني 2016).

تطوير العمل في الجهاز المصرفي

- المشاركة والإشراف على تنظيم الدورات والبرامج والورش التدريبية لموظفي الجهاز المصرفي ومؤسسات الإقراض في فلسطين.
- تنفيذ خطة معالجة البنوك الضعيفة والتي شملت مجموعة من عمليات إعادة الهيكلة والاندماج بين المصارف.

- برعاية وإشراف سلطة النقد تم تنفيذ اتفاقية الاندماج الاختياري بين شركة بنك فلسطين م.ع.م وشركة البنك التجاري الفلسطيني (أيلول 2016).
- تنفيذ الاتفاق على قيام بنك القدس بالاستحواذ على فروع البنك الأردني الكويتي في فلسطين في ضوء اتفاقية الاندماج الاختياري بين البنك الأردني الكويتي وبنك القدس (آب 2018).

- إطلاق العمل بنظام المفتاح الوطني للبطاقات والذي عمل على إيجاد بنية تحتية موحدة لكافة أجهزة الصراف الآلي لتسهيل تقاص وتسوية عمليات البطاقات الدائنة ما بين البنوك عام 2015.

- تفعيل العمل بخدمة تبادل رسائل سويفت MT 102 ما بين البنوك عام 2016.
- إطلاق العمل بنظام مدفوعات التجزئة الالكتروني الخاص بالحوالات ما بين البنوك عام 2017.
- مبادرة سلطة النقد ومساهمتها في إعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع في فلسطين والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء.
- رفع الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف العاملة في فلسطين على مدار السنوات السابقة وبشكل تدريجي.
- تعزيز الإطار التنظيمي للقطاع المصرفي من خلال إصدار مجموعة من التشريعات من أهمها ما يتعلق بتبني إطار بازل II وتطوراتها في العام 2016 ومن ثم إطار بازل III في العام 2018 وذلك بهدف رفع مستويات كفاية رأس المال من حيث الكم والنوع بالإضافة إلى تعزيز إدارة المخاطر والحوكمة مما رفع من قدرة المصارف على تحمل التقلبات الاقتصادية والسياسية.
- الاستمرار في تطبيق المبادئ والمعايير الدولية الهادفة الى ضمان جودة أصول القطاع المصرفي وذلك من خلال تنفيذ مشروع تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (9) بشأن الأدوات المالية والخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث أثمرت الجهود إلى إصدار تعليمات (في 2018/4) ضمنت تطبيقاً سلساً لمتطلبات المعيار ودون تأثير على سلامة الوضع المالي للمؤسسات المالية.

- التأثير الإيجابي على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي في نهاية العام 2018 مقارنة مع نهاية العام 2015 نتيجة لانعكاس التطوير في منظومة السياسات والإجراءات وتبني الإستراتيجيات حيث ارتفع إجمالي أصول القطاع المصرفي وإجمالي التسهيلات وودائع الجمهور وصافي الدخل وحقوق الملكية بنسبة نمو 28% و 45% و 27% و 36% و31% على التوالي في حين لم تتجاوز نسبة التسهيلات المتعثرة 3%.
- العمل على رفع مستوى الدور الذي تلعبه المصارف ومؤسسات الإقراض في الاقتصاد الوطني من خلال تبني سياسات هادفة إلى توجيه وحث المصارف على زيادة الاستثمار والتمويل في القطاعات المنتجة والفئات الرئيسية المكونة للاقتصاد الوطني والتي لم تحظ بفرص التمويل.
- المساهمة بشكل فعال في توفير التمويل اللازم للحكومة والقطاع الخاص مما أسهم في الحد من الأزمة المالية الناتجة عن قرصنة الاحتلال لأموال المقاصة وأثرها على المواطنين والقطاعات الاقتصادية المختلفة.
- التعامل مع الأزمات السياسية والمالية التي مرت بها فلسطين بحكمة ومهنية، الأمر الذي ساهم بشكل ملحوظ في استمرار العجلة الاقتصادية وتوفير السيولة وتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين خلال تلك الأزمات.

تحديث الأنظمة الائتمانية وتطويرها بما يخدم المساهمة في الاستقرار المالي.

- إطلاق العديد من المشروعات الكبرى والأنظمة المتطورة استعداداً للتحول إلى بنك مركزي حديث كامل الصلاحيات والمسؤوليات، ومنها إصدار شيكات جديدة بمواصفات ومقاييس موحدة من النواحي الأمنية والفنية، وترخيص شركات خدمات المدفوعات.

- وقريباً سيتم تطبيق المقاصة الإلكترونية.

- كما تمت المبادرة لوضع استراتيجية وطنية لتطوير خدمات التقنيات المالية الـ Fintech في فلسطين.

- بدأت سلطة النقد بترخيص شركات لخدمات المدفوعات الالكترونية، وذلك بهدف تطوير وسائل الدفع بالتجزئة وتوسيع نطاق استخدامها من خلال تطوير البنية التحتية لأنظمة وأدوات الدفع الإلكترونية في فلسطين بشكل آمن وشفاف وفعال.
- تطبيق العمل ببرنامج حماية الزبائن وفق متطلبات جمعية سويفت العالمية بهدف توفير أقصى درجات الأمان في عمليات التحويل المالية ما بين البنوك من خلال شبكة سويفت العالمية للتراسل.
- **التفرع داخل وخارج الوطن**

- رعاية افتتاح فروع ومكاتب المصارف ومؤسسات الإقراض وتشجيع التفرع في كافة محافظات الوطن بما يتوافق مع استراتيجية وسياسة سلطة النقد في تعزيز الشمول المالي في فلسطين.
- وقد بلغ عدد الفروع والمكاتب المصرفية في فلسطين 360 فرعاً ومكتباً حتى شهر حزيران 2019.

- ترخيص وافتتاح خمسة فروع مصرفية في القدس الشرقية.
- افتتاح أول مكتب تمثيلي لبنك فلسطين في مركز دبي المالي العالمي، في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2016.
- افتتاح مكتب لبنك فلسطين في العاصمة التشيلية سنتياغو (تشرين ثاني 2017).
- افتتاح فرع لبنك الاستثمار الفلسطيني في البحرين (نيسان 2018).
- افتتاح مكتب تمثيلي للبنك الإسلامي العربي في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة (آذار 2019).
- افتتاح مكتب تمثيلي لبنك القدس في الأردن (حزيران 2019)

- **الصيرفة الإسلامية:**

- عملت سلطة النقد على تطوير أطرها القانونية وقدراتها البشرية لتتناسب مع خصوصية الصيرفة الإسلامية، وذلك انسجاماً مع متطلبات قانون المصارف.
- تأسيس الهيئة العليا للرقابة الشرعية في شهر أيار 2018 لتشمل مجموعة من خبراء الصيرفة الإسلامية وفقه المعاملات الإسلامية.

تطوير العمل في القطاع المالي غير المصرفي

- تعزيز الإطار الرقابي والتنظيمي لمؤسسات الإقراض المتخصصة ومؤخراً تم اعتماد الإطار الاستراتيجي للتمويل الأصغر بهدف تعزيز دور مؤسسات الإقراض المتخصصة في التنمية الاقتصادية.
- تنظيم قطاع الصرافة من خلال مجموعة من التشريعات والإجراءات من بينها تنظيم عمليات الحوالات والعمل على أتمتة عمليات الصرافة في ضوء أنظمة تعمل على تسجيل جميع الأحداث والمعاملات التي تتم من خلال الصرافين، وكذلك تفعيل نظام الرقابة الفعالة على قطاع الصرافة من خلال إعادة تأهيل الأنظمة لدى الصرافين بما يواكب التطورات الرقابية الحديثة.

استراتيجية قطاع الإقراض المتخصص

مبادرة سلطة النقد بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني لإطلاق تعريف وطني موحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في فلسطين تمهيداً لوضع استراتيجية وطنية لتمكين وتعزيز قدرات هذا القطاع.

تقوية وتعزيز العلاقة مع المجتمع المحلي

- تنظيم حلقة نقاش معمقة مع خبراء وأكاديميين اقتصاديين من الضفة الغربية وقطاع غزة، حول المواد الاقتصادية في مسودة قانون البنك المركزي، للاستماع إلى ملاحظاتهم ومقترحاتهم، في سياق الخطوات لإنجاز هذا القانون قبل اعتماده من فخامة الرئيس محمود عباس. (رام الله وغزة، تشرين أول 2016).
- عقد لقاء مع مجموعة من الخبراء الاقتصاديين الفلسطينيين لاطلاعهم على آخر تطورات أعمال سلطة النقد والقطاع المصرفي والخطط المستقبلية للعام 2018 (رام الله، تشرين ثاني 2017).
- تنظيم ورشة عمل اقتصادية للصحفيين (رام الله آب 2017، وغزة تشرين ثاني 2017).
- تنظيم ورشة عمل للصحفيين حول المقاصة الإلكترونية (رام الله تشرين أول 2018).
- استقبال وفد من خريجات برنامج فلسطينية لإدارة الأعمال الذي يقدمه بنك فلسطين في رام الله وغزة (أيلول 2018).
- جولات معالي المحافظ على جميع المحافظات، بما في ذلك محافظات قطاع غزة، والالتقاء برؤساء الغرف التجارية والمحافظين والمؤسسات الاقتصادية والجامعات والمؤسسات المجتمعية.

- توقيع مذكرات تفاهم بين سلطة النقد والكثير من المؤسسات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص للاستفادة من نظام الاستعلام الائتماني الذي أنشأته وتديره سلطة النقد.
- تطوير التعاون وتوقيع الاتفاقيات مع الجامعات الفلسطينية في محافظات الوطن، من حيث التدريب وتقديم المحاضرات التثقيفية والتوعوية والمشاركة في الأيام الدراسية والندوات.
- عقد العديد من ورش العمل للتعريف بنظام المقاصة الالكترونية من خلال الغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال في مختلف محافظات الوطن (رام الله والبيرة والخليل ونابلس وطولكرم ومحافظات غزة).

أنشطة وفعاليات الشمول المالي ونشر التوعية المصرفية

- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين بالتعاون بين سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال، تحت رعاية فخامة الرئيس (كانون أول 2018).
- مشاركة سلطة النقد الفلسطينية في أكثر من منتدى ومؤتمر إقليمي ودولي عن الشمول المالي.
- إطلاق فعالية الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب سنوياً.
- سلطة النقد الفلسطينية تطلق فعاليات اليوم العربي للشمول المالي (نيسان 2018).

تعزيز علاقات سلطة النقد وتوضيح مهامها لممثلي الدول والوفود الدولية المعتمدة في فلسطين

- استقبال عدد كبير من سفراء الدول الأجنبية والعربية في فلسطين.
- استقبال وفود من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومؤسسات مالية ومصرفية دولية.

العلاقة مع البنك المركزي الإسرائيلي

- **حل مشكلة الكاش، حيث تم ترحيل:**
  - 13.0 مليار شيكل مع نهاية عام 2016
  - 12.75 مليار شيكل مع نهاية عام 2017
  - 14.5 مليار شيكل مع نهاية عام 2018
- **بالنسبة لغزة برغم من الظروف الصعبة إلا أن سلطة النقد عملت على ما يلي:**
  1. استبدال التالف من كافة العملات.
  2. إدخال عملة الدولار والفئات الصغيرة بعملة الشيكل (الفكه) لتسهيل تنفيذ المعاملات.
  3. تنفيذ عدة عمليات لشحن فائض الشيكل والمحافظة على نسبه السيولة اللازمة.

- رفع سقف الكاش الشهري من 300 مليون شيكل إلى مليار شيكل، وليصبح الآن 1.250 مليار شيكل.
- استمرار العلاقة مع البنوك المراسلة الإسرائيلية.

التحضير لتقييم فلسطين 2020

تم إنجاز التقييم الوطني لمخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تمهيداً لتقييم فلسطين من قبل مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال افريقيا في العام 2020

تمكين العمل وتعزيز العلاقات مع المؤسسات الشريكة التي يرأس مجلس إدارتها معالي المحافظ

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

حققت المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع إنجازات عدة خلال الفترة (2015-2018) على الصعيد المالي والمحلي والإقليمي والدولي، وذلك بما يواءم خطة المؤسسة الاستراتيجية ورسالتها، وفيما يلي أهم هذه الإنجازات:

- **أولاً: الإنجازات على الصعيد المالي:**
  - تمكنت المؤسسة من تعزيز وتدعيم احتياطياتها لترتفع إلى حوالي 168.6 مليون دولار في نهاية النصف الأول من العام 2019.
  - تم رفع سقف تعويض المودعين في العام 2017 ليصبح مبلغ 20 ألف دولار، ليغطي ما نسبته 94% من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون، وذلك بعد انخفاضها إلى ما دون نسبة 90%.
  - حصلت المؤسسة على منحة بقيمة 10 مليون يورو من بنك التنمية الألماني كمساهمة في رأس مال المؤسسة نيابة عن الحكومة، ولتنفيذ مشاريع المؤسسة والتي تشمل (نظام احتساب القسط المبني على المخاطر، نظام تعويض المودعين، اختبارات فحص التحمل).
- **ثانياً: الإنجازات على الصعيد المحلي:**
  - عقدت المؤسسة أكثر من 100 ورشة توعوية في الضفة وغزة، للبنوك والمؤسسات والجمعيات والجامعات وتوقيع اتفاقيات معها، بهدف توعية الجمهور وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي الفلسطيني.
  - في العام 2017 قامت المؤسسة بإجراء تقييم ذاتي لمدى انسجام وتطابق نظام ضمان الودائع في فلسطين مع المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI)، توصلت من خلاله إلى المستوى المميز من الكفاءة والمهنية الذي بلغه نظام ضمان الودائع في فلسطين، ومدى انسجامه مع المبادئ والمعايير الدولية.
  - تقدمت المؤسسة بطلب للهيئة الدولية لضامني الودائع (IADIالتقييم مدى امتثال المؤسسة للمبادئ الدولية لنظام ضمان ودائع فعال، حيث تمت الموافقة عليه، على أن يتم التقييم في العام 2020.
- **ثالثا: الإنجازات على الصعيد الإقليمي:**

قامت المؤسسة بتوقيع اتفاقية تعاون مشترك مع مؤسسة ضمان الودائع الأردنية، شباط 2015، ومع الشركة المغربية لتدبير صناديق ضمان الودائع البنكية، آذار 2017، ومع صندوق الودائع والأمانات التونسي، تشرين ثاني 2017.

- **رابعاً: الإنجازات على الصعيد الدولي:**
  - تم انتخاب المؤسسة لتكون ممثلاً عن الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة التنفيذية للجمعية الدولية لضامني الودائع، 2016.
  - قامت المؤسسة بتوقيع اتفاقية تعاون مشترك مع صندوق ضمان الودائع التركي، تشرين أول 2015، ومع المؤسسة الكورية لضمان الودائع، تشرين أول 2017.
  - انتخبت الجمعية الدولية لضامني الودائع (IADI)، «المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع» رئيساً للجنة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)وهي لجنة منبثقة عن المجلس التنفيذي في الجمعية الدولية لضامني الودائع، وذلك لمدة عامين متتاليين ابتداءً من شهر تشرين أول من العام 2018.

المعهد المصرفي الفلسطيني

منذ نشأته درّب المعهد المصرفي الفلسطيني ما يزيد عن 28000 مشاركاً. ومنذ بداية عام 2016 تم زيادة عدد البرامج التدريبية التي يقدمها المعهد المصرفي الفلسطيني وتنويعها، فضلاً عن إضافة العديد من البرامج النوعية والخارجية والشهادات المهنية والمنتديات السنوية والمشاركة في المؤتمرات الدولية مما أدى إلى تحسين إنجاز المعهد خلال السنوات 2016-2018 لتصل إلى نسبة 256% عن العام 2015 وبالتالي تخفيض عجز موازنة المعهد للأعضاء المساهمين حتى وصلت خلال العام 2019 بنسبة 41% عن معدل السنوات ما قبل عام 2016.
وخلال الأعوام 2016 – 2019 (حتى تاريخ 2019/08/31) درّب المعهد 10465 مشاركاً، على النحو الآتي:

- **تنظيم عدد كبير من الدبلومات ومنح الشهادات المهنية، ومنها:**

- البرنامج التأهيلي لمتداول معتمد ACI Dealing Certificate
- شهادة ضابط ائتمان معتمد
- دبلوم التأهيل المصرفي والذي يختص بتدريب الخريجين والموظفين الجدد وتأهيلهم للانخراط في سوق العمل المصرفي
- دبلوم متخصص لموظفي الإقراض الصغير ومتناهي الصغر في الضفة وغزة
- دبلوم الخبير الاستثماري ومسؤول المخاطر لطلبة وخريجي الجامعات
- IFRS 9- Financial Instrument - رام الله
- التمويل الإسلامي – واقع ورؤية – الأردن
- دبلوم الإقراض الزراعي – المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي
- IT Quality Control
- TOT: Training of Trainers
- تسهيل تفعيل المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية
- برنامج Basel Accords
- دبلوم إدارة المخاطر
- ضابط مالي معتمد Certified Financial Controller
- ضابط حوكمة معتمد Certified Corporate Control Manager
- شهادات متخصص فلسطيني في مكافحة غسل الأموال PAMLA لقطاعات مختلفة مثل البنوك والصرافين والقضاء العسكري، وبرامج Advanced PAMLA وبرامج متخصصة في ال FATCA
- المنتدى السنوي الأول لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فلسطين
- المنتدى السنوي الثاني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب/ تركيا
- المنتدى السنوي الثالث لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب/تونس
- المنتدى السنوي الرابع لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب/ الاردن
- شهادة متخصص امتثال معتمد
- التقييم الذاتي لسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال - رام الله
- Certified Performance Management Specialist
- Certified Training and Development Specialist
- أخصائي الاختيار والتعيين
- كيف تبيع كمحترف Sell Like a Pro - الأردن
- برامج الستة سيجما: الحزام الأصفر، والأخضر، والأسود
- دبلوم إدارة الفروع المصرفية - رام الله
- دبلوم التلر الشامل – رام الله
- معيار المحاسبة IFRS9

•البرامج القصيرة

- تم عقد العديد من البرامج المتخصصة في الائتمان والعمل المصرفي والمخاطر والتدقيق والمهارات الإدارية والتكنولوجيا لتلبية احتياجات القطاعات المختلفة، وبرامج خاصة بالصرافين مثل: سياسات وإجراءات مكافحة الاحتيال ذات العلاقة بخدمة الحوالات السريعة، إطلاع الصرافين على متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبرامج تختص بالشمول المالي في فلسطين.
- كما تم عقد برامج متخصصة للسادة القضاة في فلسطين لزيادة معرفتهم بالجوانب المالية والمصرفية من أجل الوصول إلى قدرات أعلى في الفصل في القضايا المالية والمصرفية.

•برامج مميزة

- العملات الافتراضية Bitcoin and Blockchain Technology
- العصر الإلكتروني والجرائم الإلكترونية
- معيار IFRS16

اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

•تعزيز المنظومة التشريعية الفلسطينية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التزاما بالمعايير الدولية واتفاقيات الأمم المتحدة:

1. تم اعتماد مسودة القرار بقانون بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومسودة مرسوم تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي حيث تم إصدار القرار بقانون رقم (20) لسنة 2015م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتاريخ 2016/12/28م وتم تعديله بالقرار بقانون رقم (13) لسنة 2016 م بتاريخ 2016/06/09م.
2. تم اعتماد المرسوم الخاص بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدّولي في إطار مكافحة تمويل الإرهاب رقم (14) لسنة 2015، والذي صدر عن فخامة السيد الرئيس في العام 2015.
3. إصدار لائحة لتنظيم صلاحيات واختصاصات وحدة المتابعة المالية، التي صادق عليها مجلس الوزراء بتاريخ 2018/12/04م تحت رقم (17) لسنة 2018م.
4. إصدار تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لكافة المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية، إضافة إلى التعليمات التي أصدرت للأعمال والمهن غير المالية، وتعليمات إفصاح المسافرين على معابر دولة فلسطين وفروعها، إضافة الى التعليمات الخاصة بحظر التعامل مع المستوطنات القائمة غصبا على الأراضي الفلسطينية.
5. اعتماد مسودة قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب لسنة 2019م، وذلك في اجتماع اللجنة الخامس المنعقد بتاريخ 2019/09/10م، ورفعها لفخامة السيد الرئيس محمود عباس لاصدارها وفق الاصول والقانون، وذلك لتعزيز الالتزام الفني بمعايير مجموعة العمل المالي (FATF) تحضيراً لعملية التقييم المتبادل الذي ستخضع له فلسطين في العام 2020م.

•الإنجازات على الصعيد الدولي:

1. تعزيز تمثيل دولة فلسطين في عضوية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF)، وتفعيل الدور الفلسطيني في الإسهام بجهود وأنشطة المجموعة.
2. انضمام وحدة المتابعة المالية إلى مجموعة ايجمونت في العام 2019 الخاصة بوحدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يعزز مشاركتها الفاعلة في جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعاون وتبادل المعلومات لأغراض مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.

•**على صعيد التعاون والتنسيق الوطني:**

•تفعيل التنسيق والتعاون مع كافة السلطات المختصة بما يشمل الجهاز الحكومي والنيابة العامة والجهاز القضائي، والمساهمة في رفع قدرات تلك السلطات في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

•**التقييم الوطني لمخاطر مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب:**

لقد قامت دولة فلسطين بمواكبة أفضل المعايير والممارسات الدولية ذات العلاقة بسلامة ومتانة القطاع المالي والمصرفي، حيث حرصت السلطات الرقابية والمختصة على وضع البيئة التشريعية والتنظيمية والمؤسسية اللازمة لمكافحة جرائم غسل الأموال و الإرهاب وتمويله وكافة الجرائم التي تهدد نزاهة القطاع المالي، وتعزيز فرص الإستثمار على أساس قاعدة الشرعية والمنافسة النزيهة.

وكجزء من التزامنا السياسي انضمت دولة فلسطين إلى مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENAFATF في منتصف العام 2015، واستجابةً لمتطلبات ذلك الإنضمام ساهمت دولة فلسطين في مشاركة دول المنطقة جهودها في مكافحة جرائم غسل الأموال والإرهاب وتمويله، ولعل أفضل الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا الصدد هو تنفيذ عملية التقييم الوطني للمخاطر والتي تمت بالشراكة مع البنك الدولي خلال الفترة من (2016-2018) والتي مثلت منهجاً شاملاً لمراجعة كافة التشريعات والإجراءات والأطر المؤسسية.

حيث تم تشكيل الفريق الوطني المسؤول عن عملية التقييم الشاملة للمخاطر والذي انبثق عنه سبعة فرق فنية متخصصة في كافة المجالات، حيث عمل مايزيد عن 120 خبيراً من المؤسسات الوطنية المختصة (السلطات الرقابية على القطاع المالي، وحدة المتابعة المالية، جهات إنفاذ القانون، النيابة العامة والقضاء، والوزارات والهيئات المختصة بمكافحة الجرائم المالية) تحت إشراف ومتابعة دقيقة من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والبنك الدولي، حيث أشاد الأخير بالتجربة المتميزة لفلسطين والتي كانت نموذجاً يحتذى به على مستوى المنطقة.

وكنتيجة لتلك العملية تم التعرف على أبرز التهديدات ونقاط الضعف التي تحيط بقطاعنا المالي، والتي مثل الاحتلال وإجراءاته التي تحد من صلاحيات إنفاذ القانون جزءاً كبيراً من نقاط الضعف الموجودة في نظام مكافحة الجرائم مرتفعة المخاطر مثل الجرائم الضريبية والجمركية وجرائم الإتجار غير المشروع بالمخدرات وجرائم الفساد، خصوصاً عندما يتعلق الامر بإنفاذ القانون على المتورطين في تلك الجرائم في مناطق ج، علاوه على أن كبرى التهديدات الإرهابية تمثلت في ما تمارسه قطعان المستوطنين ومنظماتهم الإرهابية ضد مواطنينا الأبرياء الآمنين من عمليات حرق وتهديدات بغطاء واضح من حكومة الاحتلال في المناطق المتاخمة للتجمعات الإستيطانية.

ورغم تلك التحديات قمنا بتبني الإستراتيجية الوطنية المستجيبة لنتائج التقييم الوطني لمخاطر للتقليل من مخاطر تلك الجرائم، ووفرنا كل ما يلزم من دعم سياسي عال المستوى للتأكد من عملية توجيه الموارد نحو الجرائم والقطاعات والمنتجات مرتفعة المخاطر، وقمنا بالإشراف على تنفيذ الإصلاحات اللازمة تشريعياً ومؤسساتياً في المنظومة الوطنية للمكافحة، وذلك تمهيداً لتنفيذ التزامنا بعملية التقييم المتبادل التي ستخضع لها منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENAFATF مع بداية العام 2020.

• **البدء بتجهيز المقر الجديد لوحدة المتابعة المالية، وذلك حسب المواصفات والمعايير الدولية.**

أهم مؤشرات الجهاز المصرفي

المصارف العاملة في فلسطين
ودائع العملاء
لاقرب مليون دولار

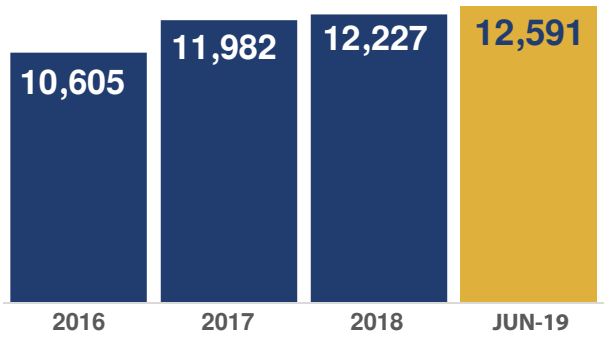

المصارف العاملة في فلسطين
التسهيلات الائتمانية
لاقرب مليون دولار

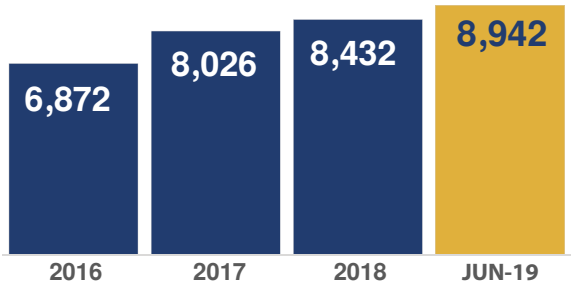

عدد فروع ومكاتب المصارف

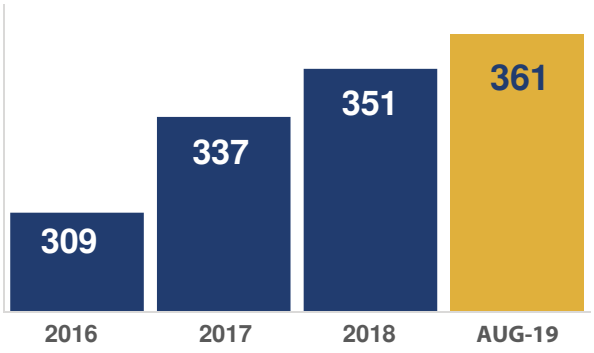

عدد موظفي الجهاز المصرفي